

RESEARCH ARTICLE

The Impact of Diversification Policy on Revenues of Commercial Banks: A Case of Iraqi Commercial Banks

أثر سياسة التنوع في عوائد المصارف التجارية: دراسة لعينة من المصارف التجارية العراقية

Ammar Elias Ahmed¹ ✉ and Professor Dr. Saja Fathi Mohammed Younis²

College of Administration and Economics, Mousl University, Iraq

Corresponding Author: Ammar Elias Ahmed, E-mail: ammaralyass85@gmail.com

ABSTRACT

The study aims to highlight the importance of the diversification policy in Arab banks in general, and Iraqi banks in particular, and its role in improving investment returns and achieving profits, in light of providing a measure of protection against crises by reducing the risks that accompany banking work for the period 2010-2020 as one of the most important Serious and objective formulas to bring the banking sector to a level of stability capable of supporting other economic sectors and pushing forward growth rates and economic development. To achieve the foregoing, the study relied on the Balanced Panel Data analysis methods, which include estimating the model according to the aggregate regression methodology (PRM), the fixed effect (FEM), and the random effect (REM). The study reached a set of results, the most important of which are: the diversity of factors affecting the returns and risks of Iraqi commercial banks in terms of including the diversification policy as an independent variable and the controlling variables for the bank (bank size, income diversification, lending ratio, capital adequacy, efficiency of the bank's activity) and their varying effects According to the indicator adopted to express the bank returns, as well as the insignificance of the diversification variable in the models. Among the most important recommendations of the study: Demanding Iraqi banks to reconsider their diversification policy in light of the harmonization between profitability and safety and in a manner that enhances the benefit of the bank's diversification advantages, and in a manner that achieves satisfactory returns for them, in light of reaching a reasonable degree of risk, as well as the necessity of Directing Arab banks towards deepening the effective diversification policy and taking advantage of its advantages in raising their returns and reducing their risks.

KEYWORDS

Loan portfolio, bank returns; Diversification Policy; Commercial Banks

ARTICLE INFORMATION

ACCEPTED: 19 September 2022

PUBLISHED: 30 September 2022

DOI: 10.32996/jbms.2022.4.3.20

المخلص

سعت الدراسة الى محاولة الوصول الى اهمية سياسة التنوع في المصارف العربية بشكل عام، والعراقية على وجه الخصوص ودورها في تحسين عوائد الاستثمار وتحقيق الارباح، في ظل توفير قدر من الحماية ضد الازمات من خلال تقليل المخاطر التي تصاحب العمل المصرفي للمدة 2010-2020 باعتبارها من اهم الصيغ الجادة والموضوعية للوصول بالقطاع المصرفي الى مستوى من الاستقرار قادر على دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ودفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية الى الامام. ولتحقيق ما تقدم استندت الدراسة الى مناهج تحليل البيانات المزدوجة المتوازنة Balanced Panel Data، والتي تتضمن تقدير النموذج على وفق منهجية الانحدار التجميعي (PRM)، والاثر الثابت (FEM)، والاثر العشوائي (REM). وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: تنوع العوامل المؤثرة في عوائد ومخاطر المصارف التجارية العراقية من حيث اشتغالها على سياسة التنوع كمتغير مستقل والمتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، وتنوع الدخل، ونسبة الاقراض، وكفاية رأس المال، كفاءة نشاط المصرف) وتباين تأثيراتها بحسب المؤشر المعتمد للتعبير عن العوائد المصرفية، فضلاً عن عدم معنوية متغير التنوع في النماذج. ومن أهم ما أوصت به الدراسة: مطالبة المصارف العراقية بأن تعيد النظر في سياسة التنوع التي تتبعها في ضوء الموازنة بين الربحية والامان وبما يعزز

الاستفادة من مزايا التنوع للمصرف، وبما يحقق لها عوائد مرضية، في ظل الوصول إلى درجة معقولة من المخاطر، فضلاً عن ضرورة توجيه المصارف العربية نحو تعميق انتهاج سياسة التنوع الفعال وخوض غماره للاستفادة من مزاياه في رفع عوائدها والحد من مخاطرها.

الكلمات المفتاحية: محفظة القروض، العوائد المصرفية

المقدمة

يؤدي التنوع وما يتضمنه من استراتيجية استثمار داعمة لرفع العوائد وتحجيم المخاطر عبر توزيعها على عدد من فئات الموجودات، إلى تقليل فرصة وجود عامل سلبي واحد يؤثر في كامل المحفظة، فتحقيق العوائد المرضية للمصرف يتمحور على استقرارية عوائد المحفظة على المدى الطويل، ولا يمكن تحقق ذلك إذا واجهت المحفظة إنخفاضاً حاداً بالموجودات التي تستثمر فيها، وهذا ما يجعل التنوع أكبر من مجرد محاولة لتقليل المخاطر، فالمصرف وعبر اتباعه سياسة تنوع ناجحة يعزز من تجنب السيناريو السلبي لأداء محفظته الاستثمارية، فضلاً عن الاستفادة من إشارات الاستثمار في السوق، وفرص تحقيق الأرباح.

تحقيقاً لأهداف الدراسة وفي ضوء فرضياتها تم تقسيم الدراسة لثلاث مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول المنهجية والدراسات السابقة. أما المبحث الثاني فتناول الإطار النظري للبحث، اهتم المبحث الثالث الإطار التطبيقي للبحث فضلاً عن العرض لاهم الاستنتاجات والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

تعد منهجية البحث العلمي الإطار الذي ينطوي على خطة ورؤية البحث عن المشكلة التي شخصها للدراسة وكيفية الاجابة عن تساؤلاتها من خلال محاولة الوصول إلى حل وفهم للظاهرة التي تمت دراستها والعلاقات بين متغيراتها، وبالنتيجة فإن تحقيق الأهداف الرئيسية للبحث التي سبق تحديدها من الممكن بلورتها من خلال منهجية الدراسة المرسومة والمحددة لهذا الغرض.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي الذي يمثل أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد لدوره الحيوي والفاعل بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية مما يسهم بشكل فعال في البناء الاقتصادي للبلاد وتنميته، كما تستمد الدراسة أهميتها باعتمادها استراتيجية التنوع في محافظ القروض المصرفية وبيان تأثيرها في العوائد والمخاطر في المصارف التجارية المشمولة بالبحث، لأهمية سياسة التنوع كونها من أهم السياسات المستخدمة في المؤسسات المالية والمصرفية للتخفيف من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف عند توظيفها لأموالها الأمر الذي ينعكس إيجاباً في تعزيز عوائدها، كما تبرز أهمية البحث بشكل اساس من خلال دراسة العلاقة بين استراتيجية التنوع وعوائد ومخاطر المصارف التجارية المشمولة بالبحث بهدف الوقوف على المستويات المناسبة للأعمال والمشاريع التي يمكن تبنيها من هذه المصارف.

مشكلة الدراسة:

تسعى المصارف إلى اتباع سياسة التنوع بهدف تخفيض المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن وتحقيق عوائد عالية للمصارف، إلا أن هذه الآلية تحتاج لرؤية وفهم محدد ولا يمكن لها أن تكون بشكل عشوائي وغير مدروس، إذ أنها تستلزم تحديد مستويات العوائد المطلوبة من المصارف المشمولة بالبحث وماهي المخاطر التي يمكن لها تحملها للوصول إلى العوائد المستهدفة بإطار تنوع أعمالها المصرفية، وتناول العديد من الباحثين والكتاب العلاقة بين سياسة التنوع والعوائد والمخاطر إلا أن هذه الدراسات لم تتوصل إلى وجود علاقة واضحة بين سياسة التنوع والعوائد والمخاطر، ومن هنا يمكن تجسيد مشكلة البحث من خلال طرح الأسئلة الآتية والتي يمكن من خلالها تجسيد مشكلة البحث :

ما هو مستوى التنوع في محفظة قروض المصارف التجارية عينة البحث؟

هل يوجد علاقة بين سياسة التنوع وعوائد المصارف التجارية عينة البحث؟

هل يوجد أثر لسياسة التنوع على عوائد المصارف التجارية عينة البحث؟

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الوصول إلى هدف رئيس يتمثل ببيان أثر سياسة التنوع في العوائد والمخاطر في المصارف التجارية عينة البحث، وبذلك تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل بالآتي:

التعرف على أهمية سياسة التنوع في العمل المصرفي .

قياس مستوى التنوع في محفظة القروض في المصارف التجارية عينة البحث .

التعرف على العلاقة بين سياسة التنوع وعوائد المصارف التجارية عينة البحث .

فرضيات الدراسة:

يسعى البحث إلى اختبار الفرضيات الرئيسية الآتية :

تؤدي سياسة التنوع إلى زيادة عوائد المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

تؤدي سياسة التنوع الى زيادة عوائد المصارف التجارية العربية عينة الدراسة

الدراسات السابقة

دراسة (Huynh, et.al, 2020) تنوع محفظة القروض والعائدات المصرفية , مدى أهمية نماذج الأعمال وقوة السوق؟

هدفت هذه الدراسة إلى بيان كيف يؤدي تنوع محفظة القروض إلى زيادة عائدات المصارف, وذلك من خلال التركيز على الأدوار التكميلية لنماذج الأعمال وقوة السوق, وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها من عدد من المصارف التجارية الفيتنامية للمدة من (2008-2019) , واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات واختيار الفرضيات على نموذج الانحدار المتعدد, وأظهرت نتائج الدراسة أن زيادة تنوع محفظة القروض يقلل من عوائد المصارف ولكن بشكل متباين, فالمصارف التي تعتمد على نموذج أعمال للأنشطة غير المعتمدة على الفوائد تتأثر بدرجة اقل من تنوع محفظة القروض.

دراسة (Mousa& Talib, 2021) أثر تركيز وتنوع محفظة القروض في عائد حقوق ملكية المصرف.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تركيز وتنوع محفظة القروض في عوائد الأسهم لعينة من المصارف العراقية والأردنية للمدة من (2006-2019) وذلك باستخدام مؤشرات قياس التنوع مؤشر هيرشمان - هيرفندال , وأظهرت نتائج الدراسة بأن المصارف المبحوثة تختلف فيما بينها من حيث درجة التركيز والتنوع في محفظة القروض على مختلف القطاعات الاقتصادية فضلاً عن توجه المصارف العراقية عينة الدراسة نحو التركيز العالي على القطاع التجاري بينما تميل البنوك الأردنية إلى تبني سياسة ائتمانية كاملة ومعتدلة إلى حد ما.

دراسة (محمد, 2018) أثر درجة تنوع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين درجة تنوع محفظة القروض ومستوى الأمان المصرفي لعدد من المصارف التجارية السورية, باستخدام التقارير السنوية الصادرة من (6) مصارف للمدة من (2009-2016), وتم استخدام مؤشر هيرمنندال هيرلمان لاختبار البيانات, وقد أظهرت النتائج وجود تباين في أثر درجة تنوع محافظ قروض المصارف التجارية السورية الخاصة في مستوى الأمان المصرفي, إذ يوجد أثر إيجابي لدرجة التنوع في مصرف عودة سورية والمصرف العربي سورية على مستوى الأمان المصرفي, في حين أنه لا يوجد أثر معنوي لدرجة التنوع في مصرف بيمو السعودي الفرنسي, مصرف سورية والمهجر, المصرف الدولي للتجارة والتمويل, مصرف بيبولوس سورية على مستوى الأمان المصرفي.

دراسة (فائق, 2015) أثر تنوع محفظة القروض على العوائد و المخاطر في المصارف السورية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المصرف الأكثر مثالية في تنوع محفظة القروض ضمن مصارف عينة الدراسة, بالاعتماد على القوائم المالية السنوية لـ (6)مصارف تجارية للمدة من (2009-2012), وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي spss, وتوصلت الدراسة إلى أن تنوع محفظة القروض لا يؤثر معنوياً في عائد ومخاطر محفظة القروض في عينة الدراسة مجتمعة.

المبحث الثاني

الاطار النظري للدراسة

سياسة التنوع في محفظة القروض المصرفية

تمهيد

يعد نشاط الاقراض من الموضوعات المهمة في العمل المصرفي , إذ تعمل المصارف على بناء توليفة مناسبة من القروض في شتى المجالات لتقليل من المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تتعرض لها من جهة ولزيادة أرباحها من جهة أخرى, ولأهمية هذا الموضوع فقد خصص له جانب اساس من البحث من خلال عرض مجموعة من الجوانب لتوضيح الفقرات الاساسية في الدراسة المتعلقة بمحفظة القروض واهدافها واهميتها فضلاً عن التطرق للاستراتيجيات المستخدمة في تنوعها والسياسة الائتمانية المستخدمة في ادارتها فضلاً عن المكونات الاساسية لها مع التطرق لمفهوم التركيز كبديل عن التنوع فيها, من خلال مناقشة مجموعة اساسية من المحاور وكالاتي :

أولاً: مفهوم السياسة الائتمانية وأهم أهدافها:

أ: ماهية السياسة الائتمانية :

القروض هي الموجودات المهيمنة في معظم مؤسسات الإيداع , كما أنها تولد الحصة الأكبر من الدخل التشغيلي , وغالبًا ما يكون لسياسات اقراض المصرف تأثير كبير على مدى سرعة نمو المجتمع وأنواع الأعمال التجارية , وقد أدت المنافسة المتزايدة بين المصارف التجارية ومؤسسات الادخار والاتحادات الائتمانية وشركات التمويل وبنوك الائتمان الزراعي والمصارف الاستثمارية إلى تغييرات في سياسات الإقراض ومحافظ القروض وبما من شأنه تطويرها (Learning et al., 2014,485).

وتعد السياسة الائتمانية حجر الزاوية والموجه الاساس لتحقيق اهداف اي مصرف, وتعتمد على معرفة مجلس ادارة المصرف للإجراء اي تحديث من اجل مواكبة اي جديد ضمن السوق المصرفي, فضلاً عن اعادة النظر في السياسة الائتمانية من مدة لأخرى لتقييم مدى فاعليتها وملاءمتها للأوضاع الحالية السائدة (السهبان, 2018: 47), ويكون منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والتوسع فيه يسهم في تنمية هذه المؤسسات فضلاً عن اسهامها في التنمية الاقتصادية بما فيها تنمية النشاط المصرفي وتنوع خدماته, كما يكون التمويل المصرفي (الائتمان) المتغير الاساس الذي يعبر عن السياسة الائتمانية (شهران, 2019, 53), وان السياسة الائتمانية هي عنصر مهم في ادارة محفظة القروض, إذ تؤدي هذه السياسة الى التوافق بين الاهداف الاساسية للمصرف المتمثلة بـ (الربحية والسيولة والامان) وادارة المصارف لموجوداتها بشكل صحيح , من خلال الالتزام بالضوابط والاجراءات الخاصة بسياسة الائتمان والضمانات المقدمة .

اهداف السياسة الائتمانية:

تعمل السياسة الائتمانية على تحقيق مجموعة اهداف يسعى المصرف الى تحقيقها منها: (الفتلاوي، 2008، 69)، (قدوري وابو حمد، 2005، 275، 276)، (عباس، 2021، 356)، (بدارين، 2019، 20).

سلامة القروض التي يقدمها المصرف .

العمل على تنمية أنشطة المصرف .

العمل على تأمين الرقابة الدائمة على عملية منح القروض في مراحلها كافة .

الحفاظ على اموال المودعين والتأكد على سلامة الائتمان من ناحية وتعظيم الربح من ناحية اخرى، اي تحقيق التوازن بين اهداف المصرف (السيولة، الربحية، الامان) من خلال اسهام السياسة الائتمانية في تحقيق رسالة واهداف المصرف في حدود امكانياته المادية والبشرية والجغرافية .

منع الاربك والتضارب في العمل، بوجود سياسة مكتوبة تجعل متخذي القرار على علم بأسلوب وطريقة عمل المصرف وبما يمنع التقاطع في الاداء والاجتهادات الشخصية.

ضمان عائد مناسب للمصرف من خلال تقليل الخسائر وزيادة الارباح .

ثانياً: مكونات السياسة الائتمانية :

تمثل السياسة الائتمانية جوهر الاعمال المصرفية التجارية من خلال اختيار ومراقبة المقترض بشكل مستمر وبما يمكن المصرف من تقليل مخاطر الائتمان (Jahn & al., 2021,1)، وتختلف السياسة الائتمانية من مصرف لآخر، الا انها تتفق فيما بينها في الاطار العام لمحتوياتها، ويمكن عرض مجموعة من مكونات السياسة الائتمانية على وفق الاتي:

(جمعة وخلف ، 2021 ، 303-304) ، (صندوق النقد العربي، 2013، 20) ، (صقر وعلي، 2021، 68) ، (بدارين، 2019، 23) :

تحديد حجم الاموال الموجهة لنشاط الاقراض : يعد الاقراض الوظيفة الاساس التي تمارسها المصارف التجارية ، لذلك ينبغي للسياسة الائتمانية ان تتضمن مجموعة من التوجيهات الخاصة بحجم الاقراض الذي يمكن ان يقدمه المصرف على وفق الوضع الاقتصادي السائد ، إذ توجد استخدامات عديدة للأموال والتي لها دور مهم في التأثير في حجم القروض، مثل مواجهة متطلبات الاحتياطي النقدي واشباع متطلبات السيولة الناتجة عن سحب الودائع فضلاً عن الاحتفاظ بجزء من الموجودات بغاية استثمارها في الاوراق المالية طويلة الاجل من اجل تحقيق مزاي التنويع في الموجودات وتدنية الدخل الخاضع للضريبة .

صلاحية منح القروض : ينبغي على السياسة الائتمانية توضيح صلاحية من يقوم بالموافقة على منح القرض فيما اذا كان فرداً او مجموعة ، كما يكون هناك حدود معينة لصلاحية منح القروض ، كما يجب أن تتصف سياسة الائتمان بإجراءات الموافقة مع تحديد مدة لاجتماعات لجنة القروض ، هذا وينبغي ان تكون انظمة الموافقة على القرض مرنة من اجل التجاوب مع الاحتياجات غير المتوقعة وفي الوقت نفسه تتضمن رقابة واجراءات ضبط لتجنب اية مخاطر غير مرغوب فيها .

الحدود الجغرافية : يمكن لسياسة الائتمان ان تشمل توجيهات تخص حدود الائتمان حسب المناطق الجغرافية، وهذا الامر يكون مهماً بالنسبة للمصرف لكي يستطيع الرقابة والاشراف على محفظة القروض بشكل فعال ولاسيما في حالة المصارف الجديدة .

شروط الاقراض : اي مدى توافر الشروط التي يجب ان تتوافر من اجل قبول طلب الحصول على القرض والذي يشكل الاساس في القبول المبدئي ، لذلك وبناءً على شروط الاقراض يتم اجراء التحري عن طالب القرض ومركزه المالي وسمعته .

تحديد سعر الفائدة المفروضة على القروض : يعد سعر الفائدة من المحددات والمكونات الاساس للسياسة الائتمانية وتتأثر اسعار الفائدة بعوامل عديدة منها درجة المنافسة بين المصارف واسعار الفائدة السائدة في السوق وحجم الاموال المتاحة لدى المصارف وكلفة ادارة القروض واسعار الفائدة على الودائع والضمانات المقدمة من قبل المقترض وغيرها .

تحديد سلامة القرض : اي مدى توافر درجة الامان التي يسعى المصرف الى ايجادها والمتعلقة بسمعة المقترض وصفاته وقدرته المالية والتي ينبغي ان تتفق مع حجم القرض او الائتمان الممنوح .

مفهوم العائد المصرفي:

يعد العائد من الأهداف الأساس للمصرف وهو الذي يحدد بقاء المصرف ونموه واستمراره، ويمثل مؤشراً تتطلع إليه جميع الأطراف ذات العلاقة بعمل المصرف سواء المستثمرين او الدائنين، وهو يعبر عن كفاءة استخدام الأموال وبالنتيجة فهو كمكافأة التي يحصل عليها المستثمر في مدة معينة (مطر، 2013، 22)، ويستند التحليل الاستثماري في الأسهم العادية على العائد كقاعدة اساس وفي ضوئه يتم ترتيب هذه الاسهم وتجرى المقاضلة بينهما (العامري، 1995، 178)، وعلى هذا الأساس ينصب جهد ادارة المصرف على كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة للمصرف وبما من شأنه تحقيق أفضل عائد وبمستويات مقبولة من المخاطر.

يتحدد العائد على وفق النظرة الاقتصادية بأنه الزيادة في الثروة الناجمة عن زيادة الإيرادات المتحققة والتي تزيد على التكاليف فضلاً عن الزيادة في الأسعار وارتفاع قيمة الموجود وما يترتب عليه من تحقيق عوائد في المستقبل البعيد (الحسنكو، 2004، 30) أي إنه يمثل الأرباح التي يتم تحقيقها في مدة معينة بموجب استثمار معين (Gilman, 2015, 199) والحصول على زيادة في الأموال يحصل عليها المستثمر لتوظيف أمواله في مجالات استثمار مربحة (Brigham & Gapeniski, 2018, 145).

تجدر الإشارة الى أن مفهوم العائد المحاسبي يختلف عن مفهوم العائد الاقتصادي لاختلاف الأدوات المستعملة في التحليل من قبل المحاسب والاقتصادي، إذ يعتمد الاقتصادي ادوات تحليل تناسب المستقبل على خلاف المحاسب الذي يعتمد ادوات تناسب الماضي لاعتماده بيانات تاريخيه مما قاد الى اختلاف وجهات النظر بينهما (Horngren, 2015, 146).

ثانياً: أنواع العوائد المصرفية:

يمكن تقسيم العوائد المصرفية من وجهة نظر ادارة المصرف وليس من وجهة نظر المستثمرين وكالاتي :-

ايرادات الفوائد: وتشمل الفوائد المكتسبة من استثمار الموجودات للمصرف مثل فوائد القروض والودائع لدى المصارف الأخرى فضلاً عن ايرادات المتاجرة بالأوراق المالية (عبدالله، 2019، 10) وهذه الفوائد تقسم بدورها الى :

فوائد الأرصدة الذاتية لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج:

وتشمل فوائد المبالغ غير المستخدمة في المصرف والتي تكون على شكل ودائع لدى المصارف المحلية التي تكون بحاجة اليها لقاء حصول المصرف على فائدة بسعر الفائدة السوقي، أما فيما يتعلق بالأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج فتكون متعلقة بالأنشطة التجارية على خلاف غيرها التي لا تدفع.

فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية:

وهذه العناصر تمثل أهم العناصر التي تحقق للمصرف ايرادات ، أما بالنسبة للأوراق المالية، فأن المصارف تعمل على استثمار جزء من سيولتها في شراء الأوراق المالية لتحقيق مكاسب مالية تتمثل في ارباح الاسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات، ومن ثم تعمل المصارف على خصم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات المخصومة بهدف تحقيق ايرادات (حنفي، 2010، ص220).

العمولات المقبوضة: ويحصل عليها المصرف عند فتح الاعتمادات المستندية، واصدار خطاب الضمان، الكفالات فضلاً عن الرسوم التي يقتطعها المصرف عن الخدمات التي يقوم بها للزبائن مثل تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية للعملاء والخدمات الخاصة بعمليات الاندماج وشراء الشركات والقيام بأعمال الصيرفة (شراء وبيع العملات الأجنبية)، تحويل الأموال، تأجير الصناديق التعاضدية (السيبي، 2008، ص42).

ثالثاً: أهمية العوائد المصرفية :

للعائد أهمية كبيرة للمصرف على وجه الخصوص وللإقتصاد بشكل عام ، إذ انه يعمل على تطوير المصارف وتعزيز مركزها المالي وتحقيق سمعته في السوق المالي، وتبرز أهمية العائد في الجوانب الآتية:

يكون مقياساً مهماً يعمل على تقوية الإقتصاد وكفاءته كونه يتأثر بالعوائد المصرفية ويعبر عن الإقتصاد الجيد (Gemanu , 2011, 116).

يمثل العائد الهدف الأساس للمصرف لبقائه واستمراره ويكون مؤشراً ايجابياً لدى المستثمرين والدائنين عن التفاعل مع المصرف لهذا يكون أداة قياس لكفاءة المصرف في استخدامه الأمثل للموارد المالية المتاحة له لتحقيق أفضل عائد بمستويات محبذة من المخاطر (مصلح، 2015، 245).

يعمل العائد على تحفيز المصارف لتبني المشاريع الاستثمارية وتمييزها والدخول بمجالات استثمارية جيدة والحصول منها على عوائد مناسبة وجديدة للمصرف (احمد، 2015، 245).

المبحث الثالث: الجانب العملي

تقدير وتحليل أثر سياسة التنوع في عوائد المصارف التجارية العراقية عينة البحث

بعد اجراء الفحوصات كافة على متغيرات الدراسة، تم تقدير علاقة اثر سياسة التنوع في عوائد ومخاطر المصارف التجارية العراقية عينة البحث، باستخدام نماذج انحدار البيانات المزدوجة الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج الانحدار ذو التأثير الثابت (FEM)، ونموذج الانحدار ذي التأثيرات العشوائية (REM)، لعوائد ومخاطر المصارف التجارية، وكما يأتي:

اثر سياسة التنوع في العائد على حق الملكية للمصارف التجارية العراقية

بتقدير أثر المتغيرات المستقلة في مؤشر العوائد المعبر عنه بالعائد على حق الملكية (ROE)، تم اجراء انحدار البيانات المزدوجة على وفق نماذجها الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والانحدار الثابت (FEM)، والانحدار العشوائي (REM)، والتي افرزت النتائج المدرجة في الجدول (10)، ومن اجل المقاضلة بين النماذج واختيار امثلها تم الاستناد الى نتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (11).

الجدول (10) نماذج انحدار البيانات المزدوجة الخاصة بالعائد على حق الملكية للمصارف التجارية العراقية

Dependent Variable: ROE						
Method: Panel Least Squares						
Sample: 2010 2020						
Periods included: 11						
Cross-sections included: 5						
Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	26.68009	0.0000	26.02551	0.0000	26.54076	0.0000
HHI	0.001606	0.9176	-0.001622	0.9168	0.000505	0.9733
LIQU	-0.113327	0.0811	-0.051530	0.4644	-0.084046	0.2031
SIZE	-2.834931	0.0000	-2.115025	0.0024	-2.597834	0.0000
NINC	-0.052146	0.0179	-0.052319	0.0247	-0.049497	0.0241
CAR	-0.052979	0.3399	-0.159494	0.0981	-0.084751	0.2042
LOAN	0.301172	0.0383	0.231890	0.1470	0.259441	0.0821
COST	-0.017345	0.4169	-0.019455	0.4456	-0.023755	0.2927
Root MSE	3.619974		3.355189		3.481491	
R-squared	0.658228		0.706398		0.660059	
F-statistic	12.93123		9.405149		13.03703	
Prob(F-statistic)	0.000000		0.000000		0.000000	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (11) المقارنة ما بين النماذج الثلاثة الخاصة بالعائد على حق الملكية للمصارف التجارية العراقية

النموذج النهائي الذي تم اختياره	النموذج المختار من اختبار Hausman	النموذج المختار من اختبار F	F tab.	F cal.	تقدير نموذج للمتغير التابع
Pooled Model	--	Pooled Model	2.66	1.33	نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير المعتمد ROE

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

بحسب نتائج المقاضلة بين نماذج الانحدار الثلاث الواردة في الجدول (11) والتي اظهرت ان قيمة F_{cal} اقل من قيمة F_{tab} اذاً تقبل فرضية العدم والتي تنص على ان النموذج (Pooled Model) أفضل من النموذج (Fixed Effect). بذلك سيكون النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي ويهمل النموذج الثابت والعشوائي.

وبالاستناد الى نتائج الجدول (10)، إنه وبعد التحقق من افضلية نموذج الانحدار التجميعي في تقدير اثر سياسة التنوع في عوائد المصارف التجارية العراقية المعبر عنها بمؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

$$ROE = 26.68009 - 2.834931 \text{ Size} - 0.052146 \text{ NINC} + 0.301172 \text{ LOAN}$$

أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لكلٍ من مؤشري الحجم (size)، وتنوع الدخل (NINC)، والقروض (LOAN) في مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE).

توافق التأثير الإيجابي للمتغير الضابط الخاص بالمصرف والمتمثل باستراتيجية الاقراض (LOAN) في مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) مع المنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة القروض تعمل على رفع مستويات العائد على حقوق الملكية بمعامل 0.301172، ما يعكس تغير مؤشر العائد على حقوق الملكية بواقع 0.301172 وباتجاه التغير في حجم القروض نفسه بمقدار واحد صحيح، وهو ما جاء متوافقاً مع فرضية البحث ودراسة (Borroni & Rossi, 2017, 3) من حيث الاثر الإيجابي لاستراتيجية الاقراض في مؤشر العائد على حقوق الملكية.

جاء الاثر السلبي للمتغير الضابط الخاص بالمصرف والمتمثل بتنوع الدخل (NINC)، في المؤشر العائد على حق الملكية (ROE) موافقاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن تنوع الدخل من غير الفوائد يعمل على رفع مستويات العائد على حقوق الملكية (ROE) وبمعامل 0.052146، ما يعكس تغير مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) بمقدار 0.052146، بعكس اتجاه التغير في تنوع دخل المصرف بمقدار واحد صحيح، وهو ما جاء متوافقاً مع فرضية البحث ودراسة (Bustaman et al. (2016) الكعبي والجبوري (2021)، من حيث الأثر السلبي لتنوع الدخل في مؤشر العائد على حق الملكية.

جاء الاثر السلبي للمتغير الضابط الخاص بالمصرف والمتمثل بالحجم (size)، في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن انخفاض حجم المصرف يعمل على رفع مستويات العائد على حقوق الملكية (ROE) وبمعامل 2.834931، ما يعكس تغير مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) بمقدار 2.834931، بعكس اتجاه التغير في حجم المصرف بمقدار واحد صحيح، وربما يعود ذلك كنتيجة لقصور واخفاق المصرف في التوسع الائتماني، ما يجعله ينخرط في اقراض عالي المخاطر، وهو ما جاء مناقضاً لفرضية البحث ووافقاً لدراسة (Addai et. Al, 2022, 1-21). من حيث الأثر السلبي لمؤشر الحجم في مؤشر العائد على حق الملكية.

تعد العوامل المتمثلة بالحجم (size)، وتنوع الدخل (NINC)، واستراتيجية الاقراض (LOAN) العوامل الأكثر تأثيراً في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) لعينة المصارف العراقية في المدة المبحوثة 2010-2020، كما أن هذه المتغيرات التي دخلت في النموذج قد طابقت فرضية البحث في جزئية خضوع عوائد المصارف التجارية العراقية لتأثير سياسة التنوع، وفسر التغير في هذه العوامل ما مقداره 65.8228% من التغيرات الحاصلة في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE).

كما اظهرت النتائج معنوية النموذج الاقتصادي ككل، من حيث قيمة اختبار (F-statistic) Prob.، والتي بلغت 12.93123 عند مستوى معنوية 0.05.

فشلت المتغيرات المتمثلة بمؤشر التنوع (HHI)، نسبة السيولة (LIQU)، كفاية رأس المال (CAR)، نسبة كفاءة المصرف (COST) في إثبات تأثيرها المعنوي في نموذج العائد على حق الملكية (ROE) للمصارف العراقية، لعدم اهميتها كعوامل محددة لمستوى عوائد ومخاطر المصارف العراقية، وربما يعود ذلك إلى قصور القيادات المصرفية في استخدام المواءمة بين الربحية والسيولة لرفع عوائد المصرف والوصول به الى مستوى مقبولة من المخاطر، وهو ما جاء موافقاً لدراسة محمد (2018)، فائق (2015)، من حيث عدم معنوية مؤشر التنوع، ونسبة السيولة، وكفاية رأس المال، ونسبة كفاءة المصرف في مؤشر العائد على حق الملكية.

تقدير وتحليل اثر سياسة التنوع في العائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية

بتقدير أثر المتغيرات المستقلة في مؤشر العوائد المعبر عنه بالعائد على الموجودات (ROA)، تم إجراء انحدار البيانات المزدوجة على وفق نماذجها الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والانحدار الثابت (FEM)، والانحدار العشوائي (REM)، والتي افرزت النتائج المدرجة في الجدول (12)، ومن اجل المفاضلة بين النماذج واختيار امثلها تم الاستناد الى نتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (13).

الجدول (12) نماذج انحدار البيانات المزدوجة الخاصة بالعائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية

Dependent Variable: ROA						
Method: Panel Least Squares						
Sample: 2010 2020						
Periods included: 11						
Cross-sections included: 5						
Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	4.857574	0.0005	8.840292	0.0000	7.584113	0.0000
HHI	-0.005104	0.3781	-0.002603	0.6310	-0.003501	0.5149
LIQU	-0.031647	0.1857	-0.027930	0.2552	-0.027984	0.2410
SIZE	-0.434385	0.0181	-0.751607	0.0019	-0.642996	0.0027
NINC	-0.010916	0.1744	-0.001415	0.8586	-0.004129	0.5945
CAR	0.001805	0.9305	-0.032314	0.3286	-0.023480	0.3912
LOAN	0.091840	0.0876	0.030209	0.5832	0.048090	0.3709
COST	-0.009019	0.2640	-0.014817	0.1049	-0.013160	0.1241
Root MSE	1.336400		1.160036		1.215006	
R-squared	0.391245		0.541317		0.457169	
F-statistic	4.223442		4.506047		5.534415	
Prob(F-statistic)	0.001138		0.000174		0.000116	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول (13) المقارنة ما بين النماذج الثلاثة الخاصة بالعائد على الموجودات للمصارف التجارية العراقية

تقدير نموذج للمتغير التابع	F cal.	F tab.	النموذج المختار من اختبار F	النموذج المختار من اختبار Hausman	النموذج النهائي الذي تم اختياره
نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير المعتمد ROA	2.60	2.66	Pooled Model	--	Pooled Model

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

بحسب نتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاث الواردة في الجدول (13) والتي اظهرت أن قيمة F_{cal} اقل من قيمة F_{tab} اذاً تقبل فرضية العدم والتي تنص على أن النموذج (Pooled Model) أفضل من النموذج (Fixed Effect). بذلك سيكون النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي ويهمل النموذج الثابت والعشوائي.

وبالاستناد الى نتائج الجدول (12)، إنه وبعد التحقق من افضلية نموذج الانحدار التجميعي في تقدير أثر سياسة التنوع في عوائد المصارف التجارية العراقية المعبر عنها بمؤشر العائد على الموجودات (ROA)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

$$ROA = 4.857574 - 0.434385 \text{ SIZE}$$

أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لمؤشر الحجم (size) في مؤشر العائد على الموجودات (ROA).

جاء الأثر السلبي للمتغير الضابط الخاص بالمصرف والمتمثل بالحجم (size) في مؤشر العائد على الموجودات (ROA) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة حجم المصرف تعمل على خفض مستويات العائد على الموجودات بمعامل 0.434385، ما يعكس تغير مؤشر العائد على الموجودات بواقع 0.434385 وبعكس اتجاه التغير في حجم المصرف بمقدار واحد صحيح، وربما يعود ذلك إلى قصور واخفاق المصرف في التوسع الائتماني المدروس، لتحقيق صيغة أفضل في رفع العوائد وتخفيض المخاطر، ما يجعله يخرط في اقراض عالي المخاطر، وبالتالي يحد من ارباحه، وهو ما جاء مناقضاً لفرضية البحث وموافقاً لدراسة (Addai et. Al, 2022, 1-21). من حيث الأثر السلبي لحجم المصرف في مؤشر العائد على الموجودات.

يعد عامل الحجم (size) العامل الأكثر تأثيراً في مؤشر العائد على الموجودات (ROA) لعينة المصارف في العراق في المدة المبحوثة 2010-2020، كما أن هذا المتغير الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع عوائد المصارف التجارية العراقية لتأثير سياسة التنوع، وفسر التغير في هذا العامل ما مقداره 39.1245% من التغيرات الحاصلة في مؤشر العائد على الموجودات (ROA).

كما اظهرت النتائج معنوية النموذج الاقتصادي ككل، من حيث انخفاض قيمة اختبار (F-statistic)، Prob. والتي بلغت 0.001138 عن حاجز 0.05.

فشلت المتغيرات المتمثلة بمؤشر التنوع HHI، نسبة السيولة (LIQU)، كفاية رأس المال (CAR)، استراتيجية الاقراض (LOAN)، وتنوع الدخل (NINC)، نسبة كفاءة المصرف (COST) في إثبات تأثيرها المعنوي في نموذج العائد على الموجودات (ROA) للمصارف العراقية، لعدم أهميتها كعوامل محددة لمستوى عوائد ومخاطر المصارف العراقية، وربما يعود ذلك إلى قصور القيادات المصرفية في استخدام المواءمة بين الربحية والسيولة لرفع عوائد المصرف والوصول به الى مستوى مقبول من المخاطر، وهو ما جاء موافقاً لدراسة محمد (2018)، فائق (2015)، من حيث عدم معنوية مؤشر التنوع، نسبة السيولة، كفاية رأس المال، استراتيجية الإقراض، وتنوع الدخل، نسبة كفاءة المصرف.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يظهر من التأطير النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وتحديدًا المتعلقة بجدوى واستراتيجيات التنوع في محفظة القروض وأثرها في العائد والمخاطر المصرفية، استمرار الجدل، وغياب الاتفاق نظرياً وتجريبياً، حول جدوى سياسة التنوع وأثارها في عوائد ومخاطر المصارف التجارية، إلا أن الرأي الأكثر شيوعاً يميل الى وجود علاقة حقيقية تسير ضمن تخفيف المخاطر ورفع العائد، وبالشكل الذي يقود إلى إيجاد المحفظة الاستثمارية المثلى.

تواجه المصارف مخاطر مالية مختلفة تكون دائماً مرافقة للعائد ومرتبطة به بعلاقة طردية، بما يعني أن زيادة المخاطر تقود الى زيادة العائد المصرفي، وعلى هذا الأساس سيتم ربط العائد المتوقع من أي استثمار مصرفي بدرجة المخاطر المرافقة له، ولكي يكون هذا الاستثمار مقبولاً من قبل المصرف، يجب أن يكون العائد اعلى من المخاطر الملازمة له.

يمكن تقليل مخاطر عدم السداد التي يتعرض لها المصرف عن طريق تنوع المحفظة بتخصيص المحفظة على اساس الفئات حسب القطاعات بأنواعها مثل القروض التجارية والصناعية والعقارية والقروض الاستهلاكية، او حسب المناطق الجغرافية مثل القروض المحلية والاقليمية والوطنية والدولية وان تصنيف القروض حسب المناطق الجغرافية التي قد يكون لها نشاط اقتصادي او ازدهار مختلف ويمكن أن تتأثر بشكل مختلف عن طريق عوامل البيئة الكلية مثل الدورات الاقتصادية والمنافسة والمتغيرات التكنولوجية التي تساعد في تقليل او تخفيف مخاطر الائتمان .

كما تنطوي مخاطر العمل المصرفي على عدة انواع من المخاطر واشهرها التي هي المخاطر التي تنتج عن التغيرات في السلامة المالية للاستثمار، ومنها مخاطر الائتمان (مخاطر التخلف عن السداد) والتي تعبر عن احتمالية عدم قدرة المقرض على الوفاء بالمدد الموعودة بموجب اتفاقية القرض.

وبالاستناد الى نتائج التقدير، يظهر أن أهم العوامل المؤثرة في عوائد ومخاطر المصارف التجارية العراقية للمدة 2010-2020 تتمثل بحجم المصرف، وتنوع الدخل، ونسبة الاقراض، وكفاية رأس المال.

تباين تأثير متغير حجم المصرف بين الايجابي والسلبي بحسب مؤشر الربحية المعتمد، فقد مارس تأثيراً ايجابياً في مؤشر العائد على حق الملكية، مقابل تأثيره السلبي في مؤشر العائد على الموجودات، نتيجة لقصور واخفاق المصرف في التوسع والنمو المدروس والمنسجم بمكوناته كلها، لتحقيق صيغة أفضل في رفع العوائد وتخفيض المخاطر.

كما اظهرت الدراسة عدم معنوية دخول المتغيرات المتمثلة بمؤشر التنويع HHI، نسبة السيولة (LIQU)، تنويع الدخل (NINC)، نسبة كفاءة المصرف (COST) في جميع مؤشرات عوائد ومخاطر المصارف التجارية، لعدم اهميتها كعوامل محددة لمستوى العوائد والمخاطر للمصارف التجارية في العراق، كنتيجة لضعف تبنيتها سياسة التنويع، وتركز استثماراتها في منح القروض على اساس القطاعات الاقتصادية الاقل خطورة كالقطاع الصناعي، والزراعي، والخدمات، والتجاري وهو بذلك يحتل النصيب الاكبر من اقراضها.

التوصيات

إن المصارف العراقية مطالبة بأن تعيد النظر في سياسة التنويع التي تتبعها في ضوء الموازنة بين الربحية والامان وبما يعزز الاستفادة من مزايا التنويع للمصرف، وبما يحقق لها عوائد مرضية، في ظل الوصول إلى درجة معقولة من المخاطر.

توجيه المصارف نحو البحث عن آلية عمل تضمن السعي الدائم نحو النمو المدروس والتوسع المنسجم مع تعزيز ربحية المصرف وتخفيض مخاطره. ضرورة تبني المصارف العراقية لسياسات ائتمانية مرنة ومتوازنة بين العائد والمخاطرة، وبما يحقق استثمار فوائدها بالشكل الامثل.

الاهتمام بتنويع دخل المصرف عبر استحداث الانشطة والمنتجات المصرفية، لضمان احداث التأثير المنشود لسياسة التنويع.

إيلاء الاهتمام الكبير لعامل كفاية رأس المال وتنشيطه، وتحديده على وفق المقاييس المالية والمصرفية المعتمدة عالمياً.

المصادر العربية

- [1] احمد، عبد الله كريم، 2015، اثر دورة التحول النقدي في العائد والمخاطرة دراسة تحليلية لعينة من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- [2] بدارين، لوي، 2019، العوامل المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.
- [3] فائق، أفين، 2015، اثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة حلب ، سوريا .
- [4] جمعة ، عبد الرحمن عبيد وخلف، عذراء خليل، 2019 ، دور مكونات السياسة الائتمانية في الحد من الأزمات المالية في القطاع المصرفي العراقي مصرف دجلة والفرات نموذجاً، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 17، العدد 56، العراق.
- [5] شرهان ، أرفق محمد سعد ، 2019 ، تأثير السياسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي اليمني دراسة تحليلية قياسية على بنكي التضامن الإسلامي والأمل للتمويل الاصغر، مجلة الجامعة البيضاء، المجلد 1، العدد 2، اليمن.
- [6] عباس، نبراس محمد، 2021، التحليل المالي ودوره في تقييم السياسة الائتمانية دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 129 ، العراق.
- [7] عبد الله، غيث أركان وسلمان، مهند عبد الرحمن و الجبوري، محمد هاشم محمود ، 2019، استخدام نظرية الدخل المتوقع لتوجيه محفظة القروض بهدف زيادة معدلات الأرباح لعينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة للفترة (2008-2015) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد 19، العدد 57، العراق.
- [8] محمد، رامي محمد، 2018، اثر تنويع محفظة القروض على مستوى الأمان المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية السورية الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 40، العدد 4، سوريا.
- [9] أبو حمد، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل، 2005، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- [10] الحسني، صالح، 2004، محاسبة الشركات 2، شركات الاموال، الجامعة الافتراضية، الطبعة الثالثة، جامعة دمشق.
- [11] السبيسي، صلاح الدين حسن، 2008، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية دراسة نظرية تطبيقية، دار الوسام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت.
- [12] حنفي، عبد الغفار و ابو قحف، عبد السلام، 2010، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر.
- [13] صقر، منال وعلي، عذوان ، 2021 ، إدارة المؤسسات المالية ، الجامعة الافتراضية السورية ، سوريا.
- [14] العامري محمد علي إبراهيم، 2010، الإدارة المالية المتقدمة، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق.
- [15] صندوق النقد العربي ، 2013 ، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر ، 2012، على الموقع <http://www.bis.org>
- [16] مصلح، نبيل، 2015، دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

References

- [1] Brigham-Eugene F. & Ehrhardt, Michael C. , (2011). *Financial Management Theory and Practice, 13th ed.* South-Western.
- [2] Gemanu, R., (2011). Managing Liquidity Risk Six ways to strengthen you liquidity risk management process, *Journal of Banking & Finance* 5.
- [3] Gilman, G. & Simonson, D., (2015). *Bank management text & cases.* John Wiley & sons, inc., New York.
- [4] Huynh, J., & Dang, V. D., 2021, Loan portfolio diversification and bank returns: Do business models and market power matter? *Jornal of Cogent Economics and Finance*, 9(1).
- [5] Jahn, N & Memmel, C, and Pflingsten, A. (2013) banks concentration versus diversification in the loan portfolio: new evidence from germany, discussion paper, <http://www.econstor.eu>
- [6] Learning, C.& Reserved, A. R., (2014). Bank Management <http://www.core.ac.uk>.
- [7] Meutia, N. S., & Chalid, D. A., (2021). Loan Diversification, Market Concentration, and Stability in the Indonesian Banking Industry. Paper presented at the Asia-Pacific Research in Social Sciences and Humanities Universitas Indonesia Conference (APRISH 2019) <http://www.ox.ac.uk> .
- [8] Morgan, D & Samolyk, K (2019). Geographic diversification in banking and its implications for bank portfolio choice and performance, <http://www.bis.org>.